مناهج البحث العلمي في الجامعات الإسلاميّة

الواقع والآفاق

أ.د. صالح بوبشيش

عميد كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

جامعة باتنة، الجزائر.

مقدمة

يعتبر البحث العلمي من أهمّ الوظائف التي تتولّاها الجامعات في مختلف دول العالم إلى جانب وظيفتي التّعليم الأكاديمي المميّز (إعداد القوى البشرية) وخدمة المجتمع، ولهذا نرى المنظّرين لسياسات التعليم العالي يهتمّون بالتّخطيط الاستراتيجي لما تتطلّبه هذه الوظيفة من أدوات ووسائل وأساليب حتّى تؤتي ثمارها المرجوّة في خدمة المعرفة والمجتمع والعالم.

وبما أنّ الجامعات والكلّيات الإسلامية المنتشرة في جميع أنحاء العالم تحاول أن ترقى إلى مستوى الجامعات والكلّيات الأخرى أو تتفوّق عليها، فإنّ هذا يستدعي منها ما استدعي من تلك الجامعات من إدراكٍ لأهمّية البحث العلمي، وتخطيط استراتيجي شامل ليؤدي دوره في تلك الخدمة العامة الشّاملة.

وهذه المداخلة محاولة لدراسة واقع البحث العلمي في الجامعات الإسلامية والتّحدّيات التي تواجهه لنكتشف من خلال ذلك الحلول التي يمكنها أن ترقى بالبحث العلمي في هذه الجامعات ليؤدّي وظائفه المختلفة،وقد اقتضى منّا البحث في هذا الموضوع إلى التّطرّق إلى المحورين التّاليين:

المحور الأول: واقع البحث العلمي في الجامعات الإسلاميّة والتّحديات التّي تواجهه.

المحور الثّاني: آفاق تطوير البحث العلمي في الجامعات الإسلاميّة.

وقبل ذلك قدّمنا بتمهيد مختصر لنحدّد المراد من مصطلحي: البحث العلمي والجامعات الإسلامية.

تمهيد: تحديد المصطلحات:

على الرّغم من بداهة المصطلحات التي نريد التّعريف بها، لكنّنا تعمدنا التّمهيد بتعريفها حتّى يتّضح مرادنا الدّقيق منهما، فنحن لا نقصد أيّ بحث بل نشترط أن يكون ذا مواصفات علمية، وكذلك لا نقصد أيّ مؤسّسة تعليمية، بل نقصد المؤسّسة التّي تستحقّ أن تسمى جامعة.

1- البحث العلمي:

عرّف البحث العلمي[1] بتعريفات متنوّعة نذكر منها:

"أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكّد من صحّتها مستقبلاً بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة والوصول إلى الكليّة أو العمومية، أي التعمّق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معيّنة،من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبّع المنظم الدّقيق والموضوعي لموضوع هذه المشكلة، ومن خلال تحليل الظّواهر والحقائق والمفاهيم"[2].

أو هو"البحث عن الحقيقة، بمحاولة معرفة حقائق لم تكن معروفة من قبل أو استكمال حقائق عرف بعضها"[3].

أوهو"التّنقيب عن حقيقة ابتغاء إعلائها دون التقيّد بدوافع الباحث الشّخصية أو الذّاتية، إلاّ بمقدار ما يفيد في تلوين البحث بطابع الباحث وتفكيره ويعطيه من روحه التّي تميّزه عن غيره"[4].

هذه بعض تعاريف البحث العلمي وقد قصدنا ذكرها جميعا حتى يتميّز البحث العلمي عن غيره، لأنّ الكثير من البحوث التي تصف نفسها بالعلمية قد لا تلتزم بالشروط الدّنيا للبحث العلمي، ولذلك لا يمكن إدراجها ضمنه.

الجامعة الإسلامية:

مع كون مصطلح الجامعة واضحا، لكن الداعي إلى التّعريف به هو أن الكثير من المؤسّسات التّعليمية الشّعبية تعتبر نفسها جامعة وتعطي شهادات جامعية، ولهذا احتجنا إلى وضع ضابط الجامعة حتّى لا تختلط مع غيرها.

ومن التّعريفات المشهورة للجامعة نقتبس هذا التّعريف الذي نرى شموله، وينصّ على أنّ الجامعة عبارة عن "مؤسّسة للتّعليم العالي، تسمح لمن ينهي دراسة المرحلة الثانويّة للالتحاق بها، وتعمل على تقديم برامج تعليمية وتدريبية في مختلف التّخصّصات النّظرية العلمية والعملية، وذلك لمدّة غالباً ما تكون أربع سنوات وأحياناً تستمرّ إلى ستّ سنوات"[5].

وعرفت كذلك بأنّها"المكان الذي يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته ويعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها، حيث إنّها توظّف الدّراسة والبحث العلمي لمعالجة المشكلات الاجتماعية وتعدّها إعداداً للعمل"[6]

I. واقع البحث العلمي في الجامعات الإسلامية والتّحديات التي تواجهه –

واقع البحث العلمي في الجامعات الإسلامية:

من الصّعب جدا القيام بدراسة إحصائية مفصّلة حول منتجات البحث

العلمي في الجامعات الإسلامية، وذلك لكثرتها من جهة، ولغياب الضّوابط والمعايير الدّقيقة التي تميّز أنواع البحوث ومدى علميتها من جهة أخرى، ولذلك نكتفي هنا ببيان أنواع البحوث التي تساهم الجامعات الإسلامية في إنتاجها، والتي يمكن تقسيمها إلى الأنواع الثلاثة التّالية:

- **بحث الماجستير والدكتوراه:**

وهي بحوث تقدّم لنيل درجتين تمنحهما الجامعات في إطار التّنظيم الذي يضعه قانون الجامعات في كلّ دولة، وتتربّع الدكتوراه على قمّة الدّرجات التي تمنح عن البحوث العلمية، وتنصّ العديد من قوانين تنظيم الجامعات على أنّ الدّكتوراه تقوم أساساً على البحث والإبداع، والأعمال الإنشائية البارزة، وإضافة الجديد إلى المعارف والعلوم، إذ المفروض أن يبدأ الباحث فيها من حيث انتهى غيره، ولهذا فإنّ الجامعات المحترمة تتشدّد في شروط قبول الطّلبة في التّسجيل لنيل هذه الدّرجة.

فمن شروط طالب الدّكتوراه التّي ينصّ عليها المنظّرون لهذه الجامعات: أن يتمتّع طالب الدّكتوراه بالفكر الخلّاق المبدع، والصّبر على صعوبات البحث وعقباته، كي يستطيع أن يدافع عن نظريّته الجديدة أو اعتقاده الذي توصّل إليه[7] ويشترطون لتحقيق هذا الكثير من الشّروط، منها:

1. القراءة الواسعة، بحيث يلمّ الباحث بجميع ما كتب عن موضوعه من بحوث مهمّة.
2. الدّقّة التّامّة في فهم آراء الغير، وفي نقل عباراته.
3. عدم الأخذ بآراء الآخرين على أنها حقائق مسلّم بها، ولهذا يجب على الباحث ألّا يقرّ رأياً إلا بعد دراسته والتأكّد من صحّته.
4. أن تكون أقوال الباحث مؤيّدة بالحجج والبراهين، وأسلوبه قوي التّأثير.

أمّا بحث الماجستير فهو درجة علمية أقلّ من الدّكتوراه تمنحها بعض الجامعات، وتستغني عنها أخرى اكتفاء بالدّكتوراه.

والعادة في بحث الماجستير في الدّراسات الإسلامية أنّه يكون بحثاً تخصّصياً معمّقاً يحتاج إلى اتّباع الأصول العلمية المعروفة في إعداد البحوث، بقصد تحقيق إضافة ومعرفة علمية جديدة، من خلال استعمال مناهج البحث العلمي، واستعمال التّفكير المنطقي التّأمّلي، والتّعمّق في فهم الظّواهر والأحداث.

ولا يشترط المنظّرون لهذا النّوع من البحوث جمع الكثير من المعلومات والبيانات، بل المهمّ هو كيفية فهمها وعرضها ونقدها وتحليلها ومناقشتها، من خلال فكر الباحث وإبداعه العقلي، ومن عرضه وتدوينه لما أتى به من إضافات إلى المعرفة العلمية، بحيث تعكس شخصية الباحث ودوره الإيجابي في التوصّل إلى النتائج ومعاملتها وفهمها، ومن ثم التحكم في الظّواهر وتفسيرها.

- **والتّقارير والمقالات:**

وهي من أهمّ مصادر البحث العلمي في الجامعات الإسلامية وغيرها، وربما يقوم على أساسها تصنيف الجامعات من حيث اهتمامها بالبحث العلمي:

التّقارير، فهي عبارة عن تجميع وعرض لمعلومات وبيانات أو وقائع معيّنة أو مناقشات أعمال مؤتمر علمي، وإيضاح للتّوصيّات. وليس هناك ما يمنع من اتّباع بعض أصول البحث العلمي في إعداد تلك التّقارير، من ناحية التّمهيد لها بمقدّمة وتحديد هدف لإعداد التّقرير، وترتيب توصيات المؤتمر أو النّدوة، وتذييله بخاتمة.

المقالات، فهي في كثير من الجامعات الإسلامية-سواء نشرت في دوريّاتها أو مجلّاتها العلمية-تقتصر على عرض معلومات علمية في مجال معرفي معيّن، دون التزام كاتبها بتقديم جديد في موضوعها. كما أنّه غير ملتزم بأصول وأساسيات البحث

العلمي من حيث التّخطيط للبحث، وتقسيمه، وتوثيقه، وعرض التّوصيات والمقترحات.

ولكن هذا ليس هو الغالب فهناك المقالات التي تتناول موضوعات علمية وأكاديمية ويكون كاتبها أو مؤلّفها من الأكاديميين المتخصّصين، ويعنى فيها باتّباع منهج البحث العلمي، وأصوله.

- البحوث التّدريبيّة:

وهي البحوث التي يعدّها الطّلبة قبل تخرّجهم، وهي في العادة تكون قصيرة يطلبها الأساتذة في المقاييس المختلفة لتشجيع الطّالب على الاستزادة من العلم بطريقة منهجية.

وليس المقصود في العادة من هذه البحوث أن يصل الباحث إلى أفكار مبتكرة أو إضافة للعلم، بقدر ما يكون المقصود هو الحصول على المعرفة في موضوع معين.

وقد ذكر المنظّرون أهداف هذا النوع من البحوث وأهمّها[8]:

* تعويد الطّالب على التعمّق في الدراسة، في موضوع محدّد، لكي لا يكون سطحياً في تفكيره.
* تعويد الطّالب على التّفكير والنّقد الحرّ.
* تدريب الطّالب على حسن التّعبير عن أفكاره وأفكار الآخرين بطريقة منتظمة واضحة وصحيحة.
* إظهار كفاءة الطّالب في مجالات وموضوعات، لم يتناولها الأستاذ في المادّة الدّراسية بتوسّع وتغطية شاملة.
* التّعرف على كيفية استخدام المكتبة، سواء من ناحية التّصنيف أو الفهارس أو

المراجع ومصادر المعلومات العامة أو المتخصّصة.

* الإفادة من جميع مصادر المعلومات بالمكتبة أو خارجها، في تجميع المواد المتعلّقة بموضوع معيّن واكتشاف حقائق إضافية عنه.

* تنمية قدرات الطّالب ومهاراته في اختيار الحقائق والأفكار المتعلّقة بصفة مباشرة بموضوع معين، وذلك من بين المواد المكتبية المتوفّرة.

* تنظيم المواد المجمّعة وتوثيقها وحسن صياغتها، ثم تقديمها بلغة سليمة وبطريقة منطقيّة واضحة.

* تدريب الطّالب على أصول التّعامل مع الأستاذ المشرف.

- التّحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات الإسلامية:

يمكن اعتبار التّحديات التي تواجه النواحي المختلفة من حياتنا تحدّيات تمسّ بالدّرجة الأولى البحث في الجامعات الإسلاميّة، فالتّغيّرات الواقعيّة الكثيرة التي حصلت في مطلع الألفية الثّالثة كالعولمة، وتسارع وتيرة تقنية المعلومات والإتّصالات والانفتاح الإعلامي، والإنفجار المعرفي والمعلوماتي، والتّكتّلات الإقتصادية، وزيادة عدد التّخصّصات ودقّتها، والتّغيّرات الاجتماعية والثّقافية والقيمية، وتنامي أعداد الملتحقين بالتّعليم العالي[9]، وغيرها كلّها تحدّيات تواجه الجامعات الإسلامية، وتفرض عليها اختيار الخيارات المناسبة لأداء دورها العلمي في هذا الواقع الصّعب.

وقد أجريت الكثير من الدّراسات التي تحاول التّعرّف على معوقات البحث العلمي في الجامعات المختلفة، وهي تشبه كثيرا التّحدّيات التي تواجهها الجامعات الإسلاميّة:

ومن تلك الدّراسات دراسة بعنوان:(**معوّقات البحث العلمي بالجامعة كما يراها أعضاء هيئة التّدريس وسبل تطويره**) [10] ، وقد أسفرت هذه الدراسة عن

وجود المعوقات التالية:

1. ضعف الحوافز المادية للبحث العلمي.
2. عدم توافر الأجهزة والأدوات والمجلات العلميّة بالقدر الذي يساعد على تشجيع البحث العلمي ويزيد من إنتاجيّة عضو هيئة التّدريس.
3. عدم وجود خطّه قوميه للبحث العلمي.
4. زيادة العبء التّدريسي.
5. وجود إجراءات شكليّة معقّدة تحدّ من إنتاجيّة عضو هيئة التّدريس في مجال البحث العلمي.

ومنها دراسة بعنوان: (**معوّقات البحث العلمي في الوطن العربي**) [11]، وقد لخّص كاتب هذه الدّراسة المعوّقات فيما يلي:

ضعف المرصود من الأموال للإنفاق على البحث العلمي.

1. قلّة أعداد العاملين في مجال البحث العلمي.
2. ظروف العمل التي يعيش في ظلّها العلماء والباحثون.
3. عدم الاهتمام الكافي بحضور العلماء والباحثين للمؤتمرات العلمية.
4. عدم مشاركة المؤسّسات الكبرى والشّركات والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي.
5. الهوّة الإدارية بين البلاد العربية وبين الدول المتقدّمة.
6. ازدياد حجم هجرة أصحاب الكفاءات العربية وعدم توفّر الفرص المناسبة لتكوين قيادات علمية في كل مجال.
7. عدم ربط البحوث العلميّة بخطط التّنمية، وعدم اهتمام جهات التّنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث من تجارب وبحوث.

8. انعدام جو البحث العلمي الذي يساعد على نموّ العلماء.
9. كثرة الأعمال الإدارية والأعباء التّدريسيّة.
10. وضع العلماء والباحثين في المجتمع.
11. نظام التقدّم في الوظائف.
12. حال المجتمع الذي تجري فيه البحوث العلميّة.
13. ندرة المجلّات العلمية المتخصّصة والدّوريات.

ومنها دراسة بعنوان: **(بعض معوقات البحث العلمي في الجامعات العربيّة)** [12].

وقد تعرّض الباحث في هذه الدراسة لأهمّ المعوّقات التي تعترض عضو هيئة التّدريس بالجامعات العربيّة، ومن أبرزها:

1. عدم وجود الاستعداد النّفسي للباحث.
2. عدم وجود الاستعداد العلمي للباحث.
3. عدم توافر المراجع المطلوبة للبحث.
4. عدم توافر الجو العلمي المشجّع للبحث.
5. عدم وجود زملاء أكفاء مهتمّين بالبحث العلمي.
6. عدم وجود المساعدين والفنّيين.
7. عدم توفّر التّسهيلات والأدوات والخدمات اللّازمة للبحث.
8. عدم وجود الحوافز المعنويّة بدرجة كافية.
9. العقبات و المشكلات الموجودة في سبيل تمويل الأبحاث.
10. زيادة العبء الدّراسي على عضو هيئة التّدريس.
11. ثقل العبء الإداري على عضو هيئة التّدريس.

بناء على هذه الدّراسات وغيرها يمكن اختصار هذه التحدّيات في نوعين منها، أحدهما يرتبط بالإدارة والتّسيير، والثّاني يرتبط بالبحث في حدّ ذاته والمناهج المعتمدة فيه، وسنتحدّث عن كليهما هنا باختصار، مع التّنبيه إلى أنّ الكثير من فروع التّحدّيات التي سنذكرها تشترك معها سائر التخصصات.

أ. التّحديات الإدارية:

ولا نقصد بالإدارية هنا ما يرتبط بإدارة الجامعات أو الكلّيّات الإسلامية فقط، وإنما نقصد بالدّرجة الأولى السّياسة المعتمدة لدى الدّولة ومدى اهتمامها بهذا الجانب.

ذلك أنّ تلك السّياسة هي التي تحدّد بعد ذلك مناهج التّسيير وميزانيته ونحو ذلك .. بل إنّها تتدخّل في أحيان كثيرة في النواحي البحثيّة والعلمية لتحدّد مسارها.

ومن أبرز المشاكل المرتبطة بهذا النوع من التّحدّيات:

– ضعف الميزانية المخصّصة للبحث العلمي:

لعلّ أهمّ مظهر للعناية بالبحث العلمي هو الميزانية المخصّصة له، ولهذا فإنّا نرى الدّول المتطوّرة ترصد مبالغ كبيرة في ميزانيّتها للإنفاق على البحث العلمي، حيث بلغ ما يخصّص في هذا المجال لبعض الدّول أكثر من 3% من مجموع الدّخل القومي[13].

وهذا لا يعني فقط التّخصّصات التّقنية، بل نجد اهتمام تلك الدّول بفروع العلم والمعرفة جميعا، وللأسف فإن هذا لا يتوفّر للكثير من الجامعات الإسلامية لاعتبارين:

الأوّل: كونها جميعا في دول العالم الثّالث، وهي الدّول التي لا تعطي قيمة كبيرة للبحث العلمي، ولا تخصّص له ما يحتاجه من إمكانات ماديّة.

الثّاني: أنّ هذه الدّول، وإن أبدت اهتماما بالبحث العلمي، فإنّها لا تكاد تعتبر البحوث التي تنتجها الجامعات والكلّيّات الإسلامية من البحوث التي ينبغي رعايتها أو الاهتمام بها.

- ضعف التّكوين البيداغوجي للطّلبة:

فالطّالب هو الباحث المستقبلي، وإذا لم يلق العناية الكافية، والتّكوين الكافي فإنّه إمّا ألا يصير باحثا أصلا، أو يصير باحثا لا يتّسم بالصّفات التي تؤهّله لإنتاج البحث العلمي الجاد.

وعند التّأمل في الواقع الجامعي نجد أنّ الكثير من العناصر المساهمة في تكوين الطّلبة ترجع للجهة الإدارية المسيّرة إمّا القريبة من الجامعة أو البعيدة عنها.

ولهذا نرى خلال العقود الثّلاثة الأخيرة من القرن الماضي، والتي شهدت اهتماماً بالتّدريس الجامعي وطرائقه في الأوساط الأكاديميّة في المجتمعات الغربية لاسيما في الولايات المتّحدة الأمريكية وكندا واستراليا، الكثير من الجامعات تعيد النّظر في إجراءاتها وإعطاء مزيد من الدّعم والتّشجيع للتّدريس الجامعي الفعّال[14].

فالأساليب التّقليدية لم تعد مجدية في ظلّ الأوضاع العالمية الجديدة، وقد كشفت الكثير من الدّراسات العلمية الجادّة التي أجريت في مختلف المجتمعات عن أثر استخدام أساليب التّدريس غير التّقليدية في زيادة التّحصيل الدّراسي لدى الطّلاب في مختلف مرحل التّعليم الجامعي وما دونه.

ولا بأس من الإشارة إلى بعض تلك الدّراسات هنا لبيان أهمّيتها وأهمّية الاطّلاع على نتائجها لرفع مستوى التّعليم ليتناسب مع متطلّبات الواقع الجديد:

ومنها دراسة بعنوان(معوّقات البحث في العلوم الاجتماعية)، والتي هدف الباحث من خلالها إلى الوقوف على أهمّ الأسباب المعيقة للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية وتكاد تكون هي نفسها في العلوم الإسلامية، ومن خلال الاعتماد على المنهج الوصفي وأدواته توصّل الباحث إلى العديد من النّتائج أهمّها أنّ تخلّف البحث في العلوم الاجتماعية يرجع إلى:

1. نقص الموارد المخصّصة للبحث العلمي.
2. غياب دور المراكز والهيئات والمؤسسات التي ترعى البحث الاجتماعي.
3. ضعف إمكانات المكتبات.
4. فقر البيئة الثّقافية والاجتماعية والسّياسية وعدم تشجيعها التّشجيع المناسب للبحث العلمي في العلوم الاجتماعية.

ب. التّحدّيات العلميّة:

وهي ترتبط بالبرامج والمقرّرات والأساتذة، ولا علاقة لها بالنّاحية الإدارية ذلك أنّ الأستاذ الجامعي في الكثير من الجامعات الإسلامية يحظى بالكثير من الحرية في أدائه لوظيفته التّعليمية التّكوينية.

والكثير من الدّراسات في هذا الجانب[15]تذكر غلبة طريقة التّدريس التّلقيني على الدّراسة الجامعية الأولى، بحيث تكاد تكون تلك الصّبغة هي الصّفة الغالبة على أسلوب التّدريس على مستوى الدّراسات العليا، وهي لا تسمح بالإبداع والتّجديد.

ويعود ذلك إلى الأساليب التّقليدية التي يتبعها أعضاء الهيئة التّدريسية، والتي تستند على المحاضرة والتّلقين، وفي هذه الحالة تكون فرصة الطّالب في التّعبير عن رأيه قليلة[16].

وكمثال على ذلك الدّراسات الفقهية والشّرعية اليوم فإنّا نجد أنّها تخرّج

حفظة وحملة فقه في الغالب، ولا تخرّج فقهاء، ولا مفكّرين ومجتهدين يستطيعون أن يجيبوا عن التّساؤلات التي يفرضها الواقع عليهم[17].

ولهذا دعا الكثير من الباحثين إلى ضرورة الاستفادة من أساليب التّدريس الحديثة في تدريس الفقه الإسلامي[18]، وهو ما أوصى به أيضا مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات[19]، ومؤتمر علوم الشّريعة في الجامعات[20].

– آفاق تطوير البحث العلمي في الجامعات الإسلامية

بعد التّعرّف على واقع البحث العلمي في الجامعات والكليّات الإسلامية والتّحديات التي تواجهه أصبح من الواضح الآن تصوّر مستقبله.

وهو مستقبل غامض معقّد يرتبط بجهات كثيرة، يمكنها أن تحوّل منه أداة لخدمة الشّريعة والمجتمع وتبليغ رسالة الإسلام السّمحة إلى العالم بلغة علمية سليمة مهذّبة.

ويمكنها كذلك أن تبلّغها بلغة متطرّفة محايدة لا تثمر إلّا المزيد من المشاكل والعزلة داخل العالم الإسلامي وخارجه.

ونحن هنا نحاول أن نضع بعض ما نتصوره من حلول للرّقي بالبحث العلمي في الجامعات الإسلامية، ليؤدّي رسالته الصّحيحة للمجتمع وللأمّة وللعالم.

ومن خلال الدّراسات الكثيرة التي كتبت في هذا الموضوع، يمكننا أن نربط مستقبل البحث العلمي في الجامعات الإسلامية بمدى توفّر العناصر التالية:

الأوّل: هو التّسيير الجدّي للبحوث وتوفير ما تستلزمه من إمكانات.

الثّاني: أداء البحوث العلميّة لدورها في خدمة المجتمع.

الثّالث: أداء البحوث العلميّة لدورها في تبليغ الرّسالة الحضارية للإسلام.

1- الاهتمام بالجانب التّسييري:

لا شكّ أنّ لهذا الجانب أهمّيته الكبرى في الرّقي بالبحث العلمي، وهو يتطلّب أولا إدراك السّياسيين والإداريين والمسيّرين أهمّية البحث العلمي في الجامعات الإسلامية، ودوره في النّهوض بالتّنمية الشّاملة[21].

ومن الأمثلة على الميادين التي يمكن أن يخدم بها المسيّرون البحث العلمي:

أ- دراسة دوافع الباحثين لإجراء المزيد من البحوث وتلبيتها:

فالباحث يقوم ببحوثه عادة بناء على المحفّزات التي تضعها الجهات المختصّة له، ومن بينها[22]:

التّكليف الرّسمي: الذي يكلّف به عضو هيئة التّدريس من قبل جهته المباشرة أو من قبل جهات أخرى، كأن تكلّف الكلّيّة أو المراكز البحثية الباحث أو فريقاً من الباحثين بأجراء دراسة عن ظاهرة أو إيجاد حلول لمشكلة من المشكلات.

التّرقية الأكاديمية: حيث أنّ أنظمة التّعليم العالي في أغلب البلدان تقضي بأن تكون كتابة البحوث أحد الشّروط للتّرقية لعضو هيئة التّدريس.

المكافآت الماليّة: حيث يعدّ الحافز المادي مؤثّرا وذا أهمّية كبيرة لقيام الباحث بالدراسة والبحث رغبة في الحصول على المال.

تجنّب التفرّغ الكامل للتّدريس: حيث أن عضو هيئة التّدريس عند قيامه بأعمال بحثيّه قد يتمّ تخفيض نصابه من المحاضرات ممّا يدفع الأعضاء إلى تجنّب ذلك بالاتّجاه نحو البحث العلمي تجنّبا للتّفرّغ الكامل للتّدريس.

ب. توفير الوسائل العلميّة الحديثة:

يعتبر الإعلام الآلي ثورة حقيقيّة في المعلومات والبيانات سواء في طريقة تخزينها أم في استرجاعها للانتفاع بها، حيث أصبحت المكتبات تستخدم الفهرسة

بالكمبيوتر، وفي هذه الحالة يسهل الرّجوع إلى المراجع والكتب التي تحتويها المكتبة.

بالإضافة إلى دوره في تخزين مجموعة هائلة من المعلومات والبيانات، بحيث أنّه يحتوي مجموعة كبيرة من الكتب والمراجع عن طريق التّخزين.

بالإضافة إلى هذا تؤدّي الإنترنت أو شبكة المعلومات الدّولية دورا مهمّا في توفير وقت وجهد الباحثين، وبناء على هذه الأدوار المهمّة التي تؤدّيها هذه الوسائل الحديثة نقترح ما يلي:

* **توفير الخدمات العلمية مجّانا للباحثين**: ذلك أنّ الكثير من الخدمات العلمية المرتبطة خصوصا بالعلوم الإسلاميّة تتوفّر لدى بعض الشّركات وهي ذات طابع مادّي، ولا يمكن للباحثين أن يشتركوا فيها لغلاء أسعار الاشتراك ولهذا نقترح على الجهات المسؤولة توفير مثل هذه الخدمات مجّانا للباحثين.

ومن الأمثلة على ذلك البنك المعلوماتي المسمّى (آسكزاد) ففي هذا الموقع نجد بنك معلومات ومكتبة رقمية متكاملة تقدّم لمستخدميها كافّة الخدمات التي تقدّمها المكتبات التّقليدية مع الفارق الكبير في الإمكانيات الهائلة التي تتيحها التّقنية في مجال النّشر الإلكتروني والمحتوى الرّقمي للمطبوعات والوسائل التّعليمية بأنواعها.

بالإضافة إلى أنّها ليست مجرّد وعاء إلكتروني لحفظ المعلومات والكتب في شكلها الرّقمي فقط، بل يتعدّى ذلك إلى مفهوم جديد لكيفية الاستفادة من أساليب البحث عن المعلومات، والرّبط الهيكلي والمتشعّب بين مداخل المعلومات وتطبيق صحيح لقوائم الاستناد المرجعية التي تستخدم بصفة أساسية في المكتبات العامة والمتخصّصة، واستخدام أمثل للفهارس والببليوجرافيات، وإتاحة الكتب والموسوعات والمراجع التي يتمّ تحويلها من الشّكل المطبوع أو الفيلمي إلى الشّكل الإلكتروني مع الاحتفاظ بنفس شخصية ومواصفات الكتاب الأصلي، ونظم

متنوعة للرّبط مع المكتبة[23].

والمشكلة في تعامل الباحثين مع هذا البنك المهمّ هو في أسعار الاشتراك فيه الذي يتطلّب من الجامعات الإسلاميّة توفير هذه الخدمة للباحثين مجّانا.

* **تحويل الكتب في المكتبات الجامعية إلى كتب إلكترونية يسهل التوصّل إليها:** وقد حصل هذا مع الكثير من المؤلّفات خاصّة التّراثية، واستفاد الكثير من الباحثين منها، لكنّها للأسف تتوقّف عند حدود الكتب التّراثية، ويندر أن تدخل الكتب المعاصرة في هذا، بناء على الحقوق التي يطلبها النّاشرون.

وبناء على هذا نقترح كحدّ أدنى توثيق كلّ البحوث والإصدارات العلمية التي تنتجها الجامعات المختلفة وتوفيرها للباحثين، وربّما تعتبر جامعة الحاج لخضر بباتنة خير نموذج لذلك، فقد وضعت في موقعها جناحا خاصا بإمكانية تحميل كلّ ما يناقش فيها من رسائل جامعية[24].

* **توفير خدمات التّواصل بين الباحثين وطلبتهم عن بعد:** وذلك اختصارا للوقت والجهد، فيمكن الاستفادة من الإمكانات الحديثة في ربط الباحثين وطلبتهم بعضهم ببعض، فبدل التّنقّلات الكثيرة وما تتطلّبه من عناء ومال، يمكن اتّفاق الإدارة مع الأساتذة ومراكز الأبحاث للتّواصل العلمي من دون كلّ ذلك الجهد.

2- الاهتمام بالبحوث التي تخدم المجتمع:

عرف كل من شانون SHANON وشيوفليد SHOEFELD الخدمة التي تقدّمها الجامعة لمجتمعاتها على أنّها (نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلّاب الجامعة، ويمكن عن طريقة نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغيّرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة) [25]

ويرى حامد عمّار أنّ خدمة الجامعة للمجتمع تعنى أن تقوم الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكلّيّات، وتقوم بتبصير الرّأي العام بما يجرى في مجال التعليم فكرا أو ممارسة، وعليها أيضا أن تقوم بتقويم مؤسّسات المجتمع وتقدّم المقترحات لحلّ قضاياه ومشكلاته وتدلى بتصوّرات وبدائل، وأيضا تثير وتشيع فكرا تربويا داخل المجتمع[26].

وفي الأزهر عرفت المجالس القوميّة المتخصّصة خدمة المجتمع بأنّها(كلّ ما تقدّمه كلّيّات الجامعة ومراكزها من أنشطة وخدمات تتوجه بها إلى غير طلّابها النّظامين أو أعضاء هيئة التّدريس بها، من أفراد المجتمع ومؤسّساته بهدف إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة) [27].

بناء على هذه التّعريفات فإنّا نرى وجوب قيام البحوث العلمية في الجامعات الإسلاميّة بدورها في هذا الجانب، ذلك أنّا نجد الكثير من البحوث في هذه الجامعات تبتعد كثيرا عمّا يتطلّبه الواقع من بحوث في النّوازل المعاصرة، بل إنّا نجد من البحوث ما ينشر قيما لا تساهم سوى في نشر الطائفية والجزئية والحرفية والإرهاب في المجتمع المسلم.

وبناء على هذا نقترح أن تصمّم مشاريع البحث بحيث تؤدّي دورها في المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحلّ مشكلاته، كما تنمّى لديهم الرّغبة الجادّة في البحث عن المعرفة وتحدّى الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظّروف الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية للمجتمع[28].

وذلك لا يتمّ إلا عبر تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسّسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبّى هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلّياتها، ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية

مرغوب فيها[29]

وبذلك وحده يتمّ تمكين أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسّساته وهيئاته من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التّي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوّعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية[30].

وقد اقترح بعض الباحثين الوظائف التّالية للبحث العلمي الجامعي لأداء دوره الاجتماعي[31]:

1. القيام بالبحوث التي تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها .
2. تقديم الخبرة والمشورة لمؤسّسات الدولة والقطاع الخاص .
3. المشاركة في النّدوات وإعداد المحاضرات الهامّة .
4. الإسهام في الدّورات التّدريبية لتأهيل الأخير في الدّولة .
5. نقل نتائج البحوث والمكتشفات الجديدة في العالم إلى اللّغة العربية .
6. تأليف الكتب العلمية الموجّهة لغير الطّلاب.

وذكر باحث آخر مجالات خدمة المجتمع في ما يلي[32]:

1. الاستشارات العلمية التي تقدّمها الجامعة لمؤسّسات المجتمع وأفراده .
2. التّدريب والتّعليم المستمر الذي تقدّمه الجامعة للكوادر الوظيفيّة .
3. البحث التّطبيقي الذي يسعى إلى دراسة مشكلات المجتمع ومؤسّساته والعمل على حلّها .
4. نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلى من خلال النّدوات والمحاضرات وبرامج التّعليم المستمر .
5. النّقد الاجتماعي البنّاء لتوجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف.

3 – أداء البحوث العلمية لدورها في تبليغ الرّسالة الحضارية للإسلام

بما أنّ البحث العلمي هو أداة التّواصل بين الجامعات ومراكز البحث المختلفة فإنّه من المهمّ جدا استثمار هذه الفرصة في التّعريف برسالة الإسلام الحضارية، ليكون ذلك أبلغ ردّ على الهجمات الشّرسة التّي يصوّرها الواقع الإعلامي والسّياسي للإسلام.

ولكن هذا الهدف العظيم يصطدم بالكثير من العقبات، والتي لا يمكن تبليغ رسالة الإسلام الحضارية للآخر إلّا عن طريق اقتحامها وتبديدها، وقد لخّص بعض الباحثين هذه العوائق في النّقاط التالية[33]:

أوّلا : الأوضاع الرّاهنة لأقطار العالم الإسلامي وما يعتريها من خلل وضعف في كثير من المجالات واعتبار الشّعوب الإسلامية في عداد الدّول النّامية أو النّائمة عن علوم العصر ومخترعاته، والاكتفاء بموقف المنبهر والمتفرّج والمستهلك لتلك المخترعات.

ثانيا: الرّبط الخاطئ بين أحوال المسلمين وبين الإسلام وهذا منفذ خطير وسهام مسمومة صوّبها أعداء الإسلام لصدّ المجتمعات الإنسانية عنه إذ يزعمون بهتانا وإفكا أن لو كان في الإسلام خير ونفع وتقدم لظهر على أتباعه وقد راقت هذه الدعوى لبعض المسلمين الذين تربّوا على موائد الثّقافة الغربية فخلعوا في جرأة ووقاحة رداء الإسلام وضاقوا ذرعا بشرائعه وثقافته وتجرّؤا بالهجوم عليه عبر وسائل الإعلام .

ثالثا: المؤسّسات والهيئات التي تقوم على شأن الدّعوة في العالم، حيث يتّصف البعض منها بالارتجال والانفعال وقصور الرّؤية ويفتقد الكثير منها فنّ الإدارة وحسن التّنظيم.

رابعا: ضعف الدّعم المالي وتواضعه لدرجة أنّ كلّ عام تقلّ الموارد وتتقلّص الميزانيّة وليس هناك وجه للمقارنة بينما ينفق بسخاء على بعض الأنشطة الرّياضيّة وبينما ينفق في مجال نشر الإسلام.

خامسا: عدم الإعداد الجيّد للدّعاة ممّا ينتج عنه ضعف الأداء وعدم التّأثير في الآخرين، ممّا جعل ميدان العمل الإسلامي في كثير من المواقع يفتقد الدعاة الأكفاء من ذوي المواهب المتعدّدة والقدرات العلمية المتميّزة، الذين يجمعون بين أصالة الفكر الإسلامي وبين ثقافة العصر، ويجيدون حفظ القرآن الكريم وفهمه ولديهم إدراك واسع بالسنّة النّبويّة وبالأحكام الشّرعية، هذا بجانب إتقان لغة من لغات الذّين يوفدون إليهم لتعريفهم بالإسلام .

سادسا: ما يقوم به بعض أفراد الجاليات الإسلامية في أقطار العالم من تصرّفات وأفعال تسيء إلى الإسلام وتستغلّ للتّنفير منه والإعراض عنه، هذا بجانب تغافل المؤسّسات والهيئات الإسلامية لهذه الجاليات، وإهمال رعايتها وعدم توجيهها وجهة إسلامية صحيحة، عقيدة وأخلاقا وسلوكا.

سابعا: الانفصام بين كثير من الدّعاة وبين قضايا البشريّة والمشكلات العالميّة التي تقلق مضاجع الإنسانيّة، وعجزهم عن إيصال الكلمة الطّيبة والموعظة الحسنة والتّوجيه السّديد.

ثامنا: ضعف الدّور الدّعوي للجامعات الإسلامية وذلك بتقليص المنح الدّراسية للطّلاب المسلمين من أقطار العالم، وتتناقص هذا الدّور عاما بعد عام، هذا بجانب ما وصل إليه مستوى طلّاب الكلّيّات الشّرعية الذي لا يرقى بهم إلى الدّرجة التي تؤهّلهم لتبليغ الإسلام ونشره .

تاسعا: الكمّ الهائل من الشّبهات والأباطيل والافتراءات التي تنشر وتذاع ضدّ الإسلام، مستخدمين في ذلك كلّ وسائل الإعلام التي تتّسم بالتّقنية العلمية العالية ومع ضعف تصدّي المسلمين وردودهم الانفعالية المرتجلة غير المدروسة تسلّلت هذه الشّبهات والأباطيل إلى عقول كثير من غير المسلمين، فزهدوا في الإسلام وانصرفوا

عنه، و قد وجدت هذه الشّبهات المفتراة طريقها إلى عقول بعض المسلمين.

هذه بعض العوائق التي لا يمكن للجامعات الإسلامية أن تؤدّي دورها الرّسالي إلّا من خلال مواجهتها وتوفير ما يلزم من بحوث علمية ليصل الإسلام للعالم بصورته الحضارية العقلانيّة التي جاء بها.

الخاتمة

والخلاصة التي ننتهي إليها بعد هذا البحث المختصر حول واقع البحث العلمي في الجامعات والكلّيّات الإسلامية هو أنه لا يزال يواجه الكثير من العقبات سواء في ناحية التّسيير والإدارة أو ناحية المنهجية المتّبعة فيه، وقد رأينا أنّ الحلّ المناسب لتطلّعات أفضل لهذا النوع من البحوث يتحقّق عبر الأمور التّالية:

الأوّل: توفير التّسيير المناسب لهذه البحوث من نواحيه المختلفة، مراعاة لحاجات الباحثين والعصر الذي نعيش فيه، والاستفادة من الإمكانات المتوفّرة بقدر الطّاقة.

الثّاني: قيام البحوث العلمية في الجامعات الإسلاميّة بخدمة القضايا الإسلاميّة والإجابة عن الإشكالات الكثيرة التي يطرحها الواقع.

الثّالث: أداء البحوث العلمية لدورها في تبليغ الرّسالة الحضارية للإسلام.

المراجع

1- إبراهيم عبد الرّافع السّماد وبني، سهام ياسين أحمد : تفعيل دور عضو هيئة التّدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع ، مجلة التّربية ، كلّيّة التّربية جامعة الأزهر ، العدد127 الجزء الأوّل، أكتوبر 2005.

2- إيهاب السيّد أحمد:دور بعض المراكز والواحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع،ماجستير، كلّيّة التّربية، جامعة الأزهر 2002.

3- الثّبيتي مليحان معيض: التّدريس كوظيفة أساسية من وظائف الجامعة،مجلّة رسالة التّربية وعلم النّفس،العدد7 محرم 1417هـ، الرّياض ص1-40.

4- حسنة عمر عبيد: من مقدّمة كتاب تكوين الملكة الفقهيّة للدّكتور محمد عثمان شبير، الدّوحة، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية، .1999

5- حوامدة باسم: مشكلات طلبة الدّراسات العليا في الجامعة الأردنية - أطروحة دكتوراه،الجامعة الأردنية1994.

6- د. أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، الطّبعة 6، وكالة المطبوعات وعبد الله حرمي، الكويت 1982.

7-. د. زين بدر فراج: أصول البحث القانوني، دار النّهضة العربية، القاهرة 2000.

8- د. سيد هوّاري: دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2004.

9- داود هايل تحرير: توصيّات مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات. المؤتمر الثّاني لكلّيّة الشّريعة، جامعة الزّرقاء الأهليّة، الزّرقاء، 1999

11-. رحمة أنطوان حبيب: التّدريس الجامعي وآفاق تطويره، بحث مقدم لندوة الجامعة اليوم وآفاق المستقبل في

12- الفترة من 25-27 نوفمبر 1996،جامعة الكويت، الكويت.

13- رئاسة الجمهورية المصريّة: المجالس القومية المتخصّصة، دور الأزهر وجامعته في خدمة المجتمع وتنمية البيئة موسوعة المجالس القومية المتخصّصة، مجلد 24 1998 ص 669 – 670.

14- الزّعبي إبراهيم: مشكلات طلبة كلّيّات الشّريعة في الجامعات الأردنية الرّسمية وعلاجها من منظور إسلامي رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2002.

15- زغريت وائل: مشكلات طلبة الجامعة الأردنية داخل الحرم الجامعي وخارجه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004.

16- سليمان بن محمّد الجبر: الجامعة والمجتمع، دراسة لدور كلّيّة التّربية، جامعة الملك سعود في خدمة المجتمع، التّربية المعاصرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية العدد27، 1993.

17- سمير عبده: الوعي العلمي، بيروت، دار الآفاق، 1982 .

18- سيّد حسين باشا: معوّقات البحث العلمي، ندوة عضو هيئة التّدريس في الجامعات العربية، جامعة الملك سعود، الرّياض، 1983.

19- شفيق بليغ رجائي شريف: دور الجامعات المصريّة في خدمة المجتمع، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة 1983.

20- الصّائغ محمد وتوفيق عبد الجبار: تطوير البحث التّربوي وأجهزته في الوطن العربي، المجلّة العربية للبحوث التّربوية، العدد 3،1983 ص 195-.212

21- صبحي القاضي: قضايا جامعية، دار الإصلاح للنّشر والطّبع، 1414هـ ص29،28.

22- الصّلاحين عبد المجيد: تدريس الفقه الإسلامي، الأهداف والوسائل تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات المؤتمر الثّاني لكلّيّة الشّريعة، جامعة الزّرقاء الأهليّة، الزّرقاء، .1999

23- عثمان سليم: مشكلات طلبة الدّراسات العليا في جامعات الضّفة الغربية رسالة ماجستير، جامعة النّجاح .2000

24- عنتر لطفي محمّد: معوّقات البحث العلمي بالجامعة كما يراها أعضاء هيئة التّدريس وسبل تطويره، التّربية المعاصرة، العدد 36، السّنة 12،1995-2.

25- عليمات حمّود: الأبعاد الاجتماعية والمنهجيّة في التّعليم الفقهي، المؤتمر الثّاني لكلّيّة الشّريعة، جامعة الزّرقاء الأهليّة، عن تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات، الزرقاء، .1999

26- فان دالين: مناهج البحث العلمي في التّربية وعلم النّفس، دار النّهضة العربيّة، 1973.

27- الكايد خليل: المشكلات التّعليميّة والاجتماعية والماليّة التي تواجه طلبة الجامعات الأهليّة الخاصّة في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1994.

28- متولي نبيل: المشكلات التّعليمية والماليّة والمعيشيّة لطلّاب بعض الجامعات بالسّودان دراسة ميدانية، مجلّة كلّيّة التّربيّة، جامعة المنصورة، العدد 17سبتمبر1991.

29- مجدي عزيز إبراهيم: المنهج التّربوي وتحدّيات العصر، القاهرة، عالم الكتب 2002.

30- محمّد نبيل نوفل وآخرون : التعليم العالي في الوطن العربي، نظرة مستقبلية المجلة العربية للتربية والثقافة، مجلد 10 عدد 1و2 : 1990م

31- مصطفى حدّاد : إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، القاهرة، 1993.

1. المعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر، ط 1993، ص 37.

2. ملكاوي، وأبو سل فتحي، ومحمد تحرير: توصيّات مؤتمر علوم الشّريعة في الجامعات، مؤتمر علوم الشّريعة في الجامعات، عمان، 1995.

3. وحدة البحوث الاجتماعية والتّربوية والنّفسية في عمادة البحث العلمي توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الملتقى الأوّل لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السّعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 20 – 23 2000.

الهوامش

1- (البحث العلمي) في اللغة عبارة مركبة من كلمتين (البحث) و(العلمي):
أما كلمة " البحث " فتأتي في اللغة العربية من الفعل بحث وبحث عن الشيء طلبه وفتش عنه أو سأل عنه واستقصى. و" بحث الأمر " أو " بحث فيه " اجتهد فيه وتعرف حقيقته (المعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بمصر، ط 1993، ص 37.

أما كلمة " العلمي " فهي " صفة " للبحث منسوبة إلى العلم، و" العلم " من الفعل الماضي " علم " أو " تعلم " وتعلم الأمر عرفه وأتقنه، و" العلم " اسم، وهو إدراك الشيء بحقيقته، والعلم المعرفة (المصدر السابق، ص432).

2- د. زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 19.

3- د. حسين عبد الحميد رشوان، ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1992، ص.

4- د. جودت الركابي، منهج البحث الأدبي في إعداد الرسائل الجامعية، دار ممتاز للتأليف والترجمة والنشر دمشق، 1992، ص 11.

5- فان دالين, مناهج البحث العلمي في التربيه وعلم النفس : دار النهضه العربيه , 1973م، ص19.

6- محمد نبيل نوفل , وآخرون " التعليم العالي في الوطن العربي، نظرة مستقبلية "، المجلة العربية للتربية والثقافة مجلد 10 عدد 1و2 : 1990م.

7- ويرى البعض أنها مع هذه المواصفات لا يمكن أن نطلق عليها لقب بحث علمي حقيقي، نظراً لتخلف الأصالة والاستقلال في مادتها، وانعدام المجهود الفكري لمعد التقرير في اختيار موضوع التقرير، ودراسته، واقتراح الحلول لمشكلته (انظرد. سيد هواري، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، مكتبة عين شمس، القاهرة 2004، ص3.

8- د. سيد هواري، ص 2. د. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط 6، وكالة المطبوعات وعبد الله حرمي، الكويت، 1982، ص 194.

9- رحمة، انطوان حبيب. التدريس الجامعي وآفاق تطويره، بحث مقدم لندوة الجامعة اليوم وآفاق المستقبل في الفترة من 25-27 نوفمبر 1996،جامعة الكويت، الكويت ،ص319.

10- عنتر لطفي محمد "معوقات البحث العلمي بالجامعة كما يراها اعضاء هيئة التدريس , وسبل تطويره" التربيه المعاصره ،العدد 36 ،السنه 12 ،1995-2.

11- محمد عبدالرحمن الربيع "معوقات البحث العلمي في الجامعات العربيه "(ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربيه)العربيه ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1983.

12- سيد حسين باشا "معوقات البحث العلمي" ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربيه ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1983.

13- الصائغ، محمد وتوفيق، عبد الجبار (1983). تطوير البحث التربوي وأجهزته في الوطن العربي، المجلة العربية للبحوث التربوية، 3 (1)، 195-212.

14- الثبيتي، مليحان معيض، التدريس كوظيفة أساسية من وظائف الجامعة، مجلة رسالة التربية وعلم النفس،العدد7، محرم 1417هـ، الرياض ص 2.

15- زغريت، وائل. مشكلات طلبة الجامعة الأردنية داخل الحرم الجامعي وخارجه، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2004)، ص55، وانظر: الكايد، خليل. المشكلات التعليمية والاجتماعية والمالية التي تواجه طلبة الجامعات الأهلية(الخاصة) في الأردن، (رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1994)، ص36.

16- حوامدة، باسم. مشكلات طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية،(أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية1994)، ص36، ص61، وانظر: عثمان، سليم.مشكلات طلبة الدراسات العليا في جامعات الضفة الغربية (رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2000)، ص69.

17- الزعبي، إبراهيم. مشكلات طلبة كليات الشريعة في الجامعات الأردنية الرسمية، وعلاجها من منظور إسلامي، (رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2002)، ص51، ص78-79، وانظر: حسنة، عمر عبيد من مقدمة كتاب تكوين الملكة الفقهية للدكتور محمد عثمان شبير، الدوحة : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1999، ص39.

18- الصلاحين، عبد المجيد. تدريس الفقه الإسلامي، الأهداف والوسائل، تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات، المؤتمر الثاني لكلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، 1999، ص436، وانظر: عليمات حمود. الأبعاد الاجتماعية والمنهجية في التعليم الفقهي، المؤتمر الثاني لكلية الشريعة – جامعة الزرقاء الأهلية، عن تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات، الزرقاء، 1999، ص556.

19- داود، هايل (تحرير). توصيات مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات. المؤتمر الثاني لكلية الشريعة – جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، 1999، ص564 – 565.

20- ملكاوي، وأبو سل، فتحي، ومحمد.(تحرير). توصيات مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات. مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، عمان، 1995، ج2، ص13.

21- سمير عبده, الوعي العلمي، بيروت، دار الافاق، 1982، ص99.

22- صبحي القاضي "قضايا جامعيه" دار الاصلاح للنشر والطبع، 1414هـ ص28،29

23- انظر: http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=2192

24- انظر: http://theses.univ-batna.dz/

25- شفيق بليغ، رجائي شريف : دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة 1983 ص4 .

26- إبراهيم عبد الرافع السماد وني , سهام ياسين أحمد : تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع , مجلة التربية , كلية التربية , جامعة الأزهر , ع127 جزء أول أكتوبر 2005.، ص30.

27- رئاسة الجمهورية المضرية : المجالس القومية المتخصصة، دور الأزهر وجامعته في خدمة المجتمع وتنمية البيئةموسعة المجالس القومية المتخصصة، مجلد 24 1998 ص 669 – 670.

28- مجدي عزيز إبراهيم : المنهج التربوي وتحديا العصر، القاهرة، عالم الكتب 2002 ص 76 – 77.

29- إيهاب السيد أحمد "دور بعض المراكز والواجدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع ماجستير _ كلية التربية جامعة الزهر 2002 ص12.

30- وحدة البحوث الاجتماعية والتربوية والنفسية في عمادة البحث العلمي، توجيه البحوث العلمية لخدمة المجتمع، دراسة تطبيقية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 20 – 23 2000 ص79 –80.

31- مصطفى حداد : إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية القاهرة، 1993 ص70.

32- سليمان بن محمد الجبر : الجامعة والمجتمع، دراسة لدور كلية التربية جامعة الملك سعود في خدمة المجتمع والتربية المعاصرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ع27 1993 ص119.

33- أد/ محمد عبد العزيز داود، التعريف بالإسلام في بلاد غير المسلمين – بين الواقع والمأمول – مؤتمر مكة المكرمة (الدورة التاسعة)، رابطة العالم الإسلامي. من هذا الرابط (http://uqu.edu.sa/page/ar/86647)